لإسرائيل، ويتضمن أيضاً دعماً اقتصادياً ومساعدة للصناعة الحربية الاسرائيلية. وبكلمات أخرى، فإن العرض الاسرائيلي لا يوفر بعداً جديداً للردع الاسرائيلي، بل سينشّط القدرة الانتاجية للصناعات العسكرية، ويمكّن الجيش الاسرائيلي من أن يحوّل، بطريق غير مباشر، جزءاً من الطاقة البشرية الفنية. عملياً، قام المسؤولون الاسرائيليون بالافصاح مسبقاً عن الآمال التي يعلقونها على عرض خدماتهم الاستراتيجية على الولايات المتحدة، فيجب أن يكون التعاون الاستراتيجي عسكرياً وذا جانب اقتصادي أيضاً، يؤدي إلى تسليح اسرائيل، بأحدث الأسلحة الأميركية، بالكميات المطلوبة وبالسرعة الضرورية، بحيث لا تضطر إلى الذهاب إلى واشنطن حاملة معها «سلة مشتريات» كما هو الوضع الآن، بل «سلة من المصالح المشتركة». فتخزين معدات عسكرية أميركية في مستودعات طوارىء تشرف هي (اسرائيل) على صيانتها يعزز قطاع صناعات الأسلحة فيها، في مجالات المال والخبرة وإيجاد الأسواق[١٦]. ويجب أن يتضمن التعاون التنسيق السياسي في مواضيع حساسة لأمن اسرائيل، مثل لبنان ومفاوضات الحكم الذاتي ومواضيع شرق أوسطية أخرى، مثل تزويد العرب بالسلاح.

غير أنه يبدو أن جدلاً حاداً دار في الجانب الأميركي أيضاً، بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع (البنتاغون) بشأن حجم التعاون الذي يجب أن يقترح على اسرائيل، دون المخاطرة بمواقع أميركية في العالم العربي[١٧]. ولكن في هذه المدة انقلبت الأدوار. فوزارة الخارجية التي كانت تحذر، منذ العام ١٩٤٨، من التمادي في انتهاج مواقف علنية شديدة الانحياز لإسرائيل[١٨]، هي التي أبدت اليوم تأييدها لتعاون استراتيجي على مستوى عالٍ؛ أما وزارة الدفاع فقد كانت، نسبياً، أكثر ارتداعاً، فهي تصف التهديدات للمنطقة بأسلوب مختلف، وتستخلص استنتاجات أخرى، بالنسبة للتمركز الأميركي. ويبدو أنها لا ترى الخطر في شكل «غزو» سوفياتي، بل في تلك الأمور النابعة من الانقلابات والنشاطات التي تتم بتدبير وتشجيع سوفياتي والتي لا تستطيع اسرائيل القيام حيالها بشيء فعال ومؤثر، ما دامت هذه الأعمال تتخذ طابع التطورات الداخلية.

وكما يبدو، فإن وزارة الدفاع الأميركية تفضل توجيه أنظارها، في هذه المرحلة، نحو السعودية ومصر أكثر من توجيهها نحو اسرائيل، ذلك أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية تتصدى لنشاطات أي تحركات ثورية تهدد مصالحها في المنطقة بواسطة علاقات لا تملك اسرائيل مثلها مع دول المنطقة. وإذا وصلت الأمور إلى حد النشاط العسكري فإن إرسال قوات اسرائيلية سيرجح الكفة لصالح الحركات الثورية الصديقة للاتحاد السوفياتي[١٩].

وُقّعت مذكرة التفاهم للتعاون الاستراتيجي بين كسبار واينبرغر، وزير الدفاع الأميركي، وأريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، في ١٩٨١/١١/٣٠ (أنظر النص الكامل للمذكرة في الملحق المرفق)، لتشكل حلاً وسطاً بين «التطلعات» الاسرائيلية و«المحاذير» الأميركية. ويتضح من دراسة بنود المذكرة، أنها تهدف إلى تمكين الدولتين من العمل المنسق فيما بينهما بصدد مساعدة عسكرية متبادلة لمواجهة «تهديدات لأمن المنطقة تأتي من جانب الاتحاد السوفياتي أو من جانب قوى تحت سيطرة سوفياتية، تتغلغل إلى المنطقة من الخارج» (البند ١). وكانت اسرائيل قد طالبت